

تحليل جغرافي لإمكانيات التنمية في محافظة الانبار (ناحية الوليد أنموذجاً)

أ.م.د. خالد أكبر عبدالله الحمداني
قسم الجغرافية
كلية التربية للعلوم الانسانية – جامعة الانبار
الانبار - العراق

أ.م.د. أمجد رحيم محمد الكبيسي
قسم الجغرافية
كلية التربية للعلوم الانسانية – جامعة الانبار
الانبار - العراق

خلاصة

تختلف الأقاليم وتتنوع بشكل كبير حسب طبيعة البيئة والطوبوغرافيا ونمط العلاقات الاجتماعية والاقتصادية ومن بينها الأقاليم الصحراوية التي تمتاز بصفات بيئية خاصة إلى جانب تميزها بنمط العلاقات الاجتماعية، ويشكل نمط الأقاليم الصحراوية ذات المناخ الحار-الجاف في العراق ما نسبته 70% من المساحة الكلية للعراق وتعاني تلك الأقاليم من عدم اتخاذ أساليب التخطيط الإقليمي إلى جانب الهدر في الموارد الاقتصادية وتدهور الأحوال الاجتماعية. أن التطور الاقتصادي لأي بلد مرهون بمدى التخطيط لاستثمار الموارد الطبيعية وصيانتها وتوظيفها في خدمة البيئة وتحقيق التنمية المستدامة المتوازنة، ومن أجل النهوض بالواقع البيئي والسكاني للأقاليم الصحراوية كان لابد من اتباع برامج تخطيطية خاصة ضمن البرامج التنموية الشاملة للبلدان وذلك من خلال عدم ترك مساحات شاغرة مثلت مناطق ضعف وضمان الامتداد الطبيعي للتوسع العمراني المستقبلي، وتنميتها من خلال استثمار مواردها الطبيعية المتاحة بما يعزز الاقتصاد الوطني بإيجاد مستقرات بشرية تساهم في تحقيق الاستقرار ونبذ العزلة المكائنية.

A Geographical Analysis of the Development Capability of Anbar Province (Al-Waleed District as a Model)

Assist. Prof. Dr. Amjad Raheem M. Al-Kubeisy
Department of Geography
College of Education for Humanities
University of Al-Anbar
Al-Anbar - Iraq

Assist. Prof Dr. Khalid Akbar A. Al-Hamadini
Department of Geography
College of Education for Humanities
University of Al-Anbar
Al-Anbar - Iraq

ABSTRACT

Regions differ and vary widely according the nature of environment and topography and the mode of social and economic relations including desert regions which are characterized by special environmental characteristics besides its distinctive mode of social relations. the mode of desert regions which have hot and dry climate 70% from the total land of Iraq. Those regions, thus, suffer from the lack of adopting the modes of regional planning and, also, the squander of the economic resources and the decadence of the social states. The economic development of any country depends on the extent of planning of investing and maintaining the natural resources to be employed in serving the environment and achieving the persistent and balanced development. In order to raise the population and environmental states of the desert regions, it is supposed to adopt special planning programs within the comprehensive and developmental planning programs of countries by not leaving any deserted areas like the weakness areas in order to ensure the natural extension of constructional development in the future. It is developed through the its available natural resources to consolidate the national economy by establishing human settlements which contribute to achieve settlement and avoid spatial isolation.

على ما تقدم حددت مشكلة البحث (Research problem) ماهي الإجراءات والمعايير والاعتبارات التخطيطية ذات الخصوصية الصحراوية لتحول واقع تلك المستقرات من مناطق طاردة للسكان في ظل توافر الموارد الطبيعية إلى مناطق جاذبة للسكان قادرة على مواجهة النمو السكاني في البلد بالشكل المناسب وفق معايير الإسكان الحضري.

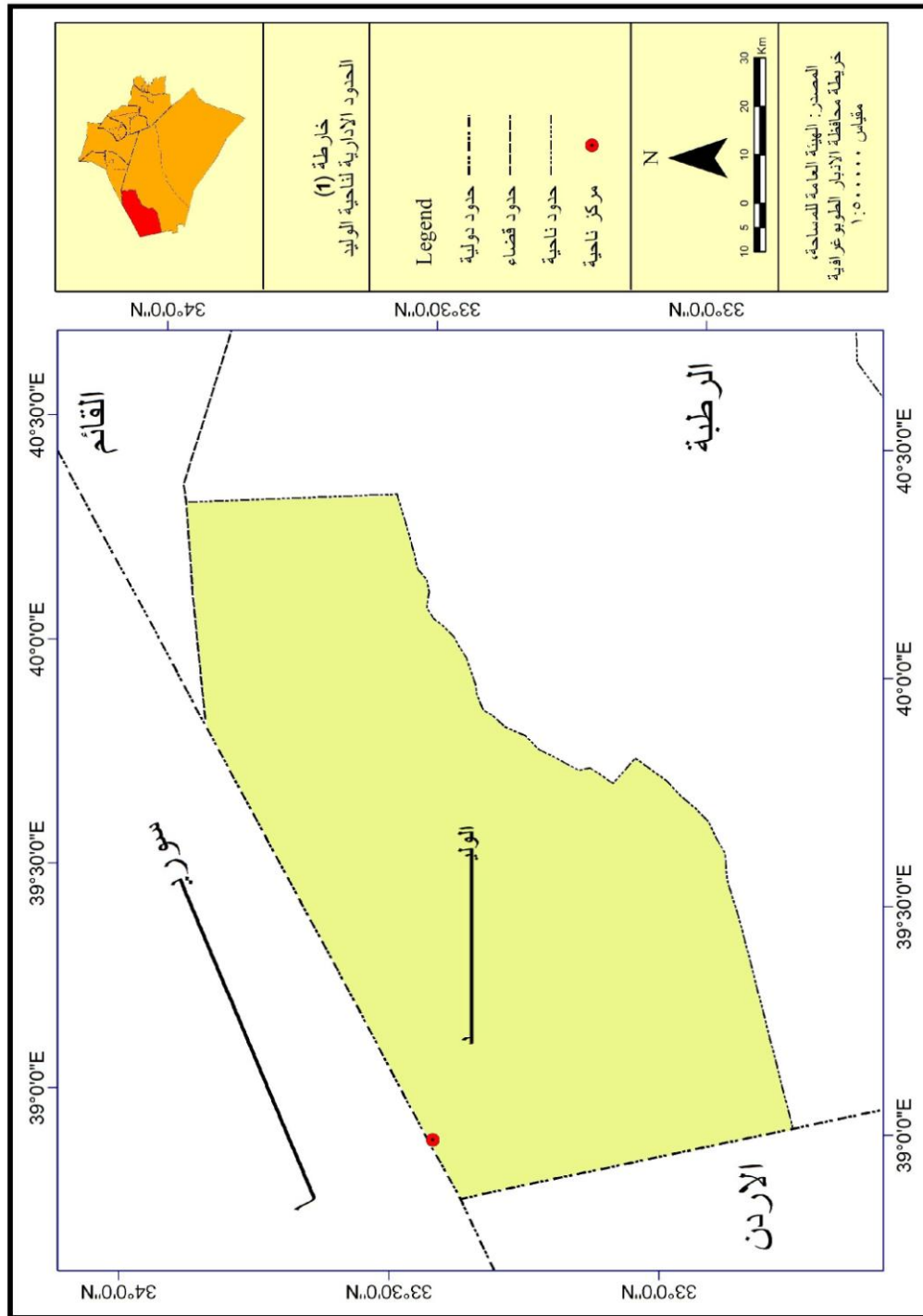
وانطلقت فرضية البحث (Research Hypothesis) أن التوجهات التخطيطية للأقاليم الصحراوية تقوم على الكشف عن الإمكانيات والمقومات التنموية لتلك المناطق مع الأخذ بنظر الاعتبار عوامل البيئة وبالتالي وضع بدائل للتنمية الإقليمية في ضوء الإمكانيات المتوفرة.

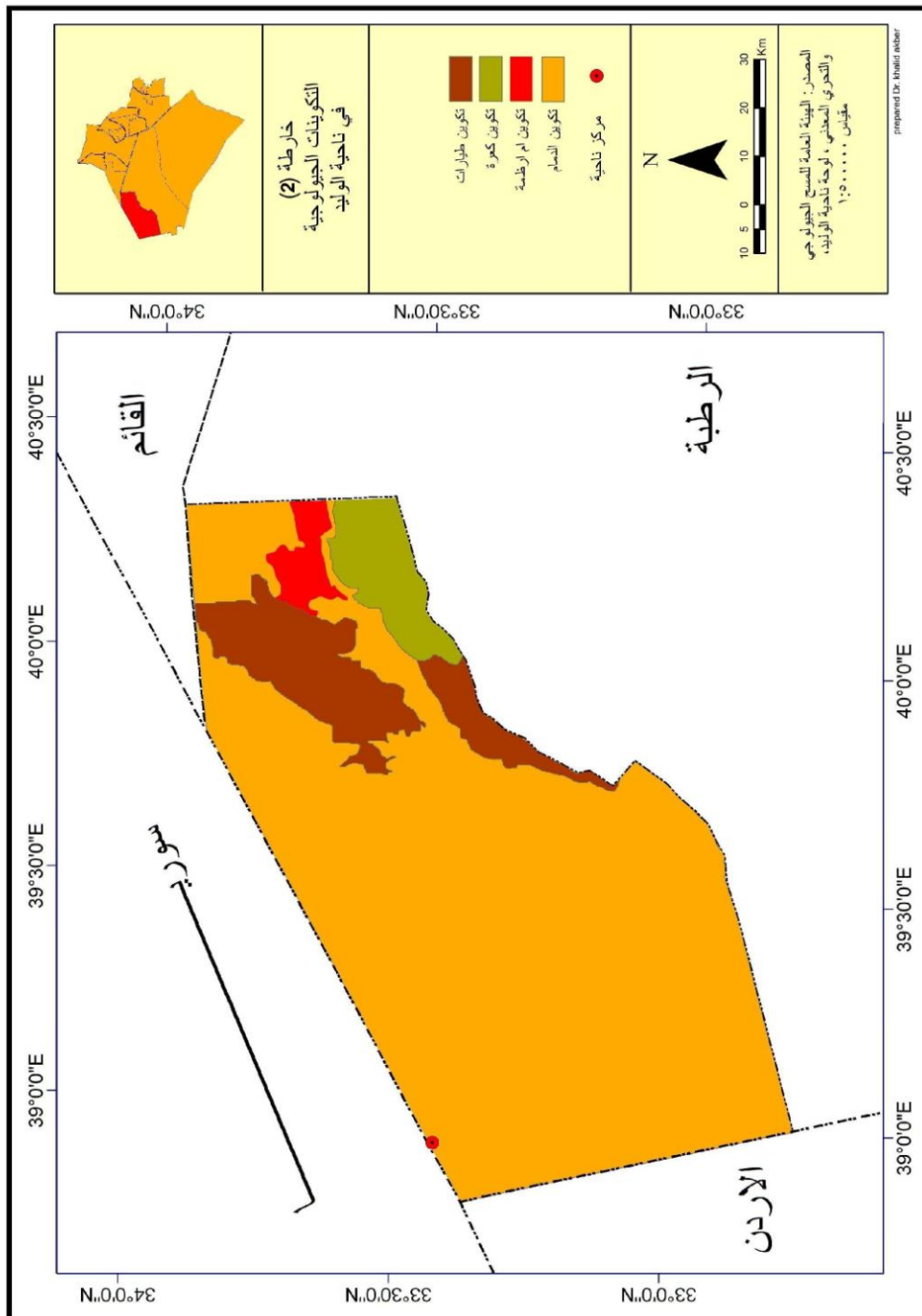
وانسجاماً مع الفرضية كان هدف البحث (Research Aim) يظهر هدف البحث من خلال اهمية النابعة من تحديد دور الخصائص الطبيعية والبشرية والاقتصادية كونها مثلت إمكانيات ومقومات خاصة بالتنمية الصحراوية واستثمارها بما يحقق البيئة الحضرية و الإقليمية في ضوء الإمكانيات المتوفرة وتمثيلها كارتوكرافيا. حدود منطقة الدراسة- تمثلت في ناحية الوليد الواقعة في الركن الغربي للعراق ضمن محافظة الانبار وهي جزء من التشكيلات التابعة لقضاء الرطبة ومجاورة لدوتين عربيتين هما سوريا والأردن وتضم منفذاً مع سوريا ممثل بمجمع الوليد الحدودي وتمتد حدودها شرقاً حتى حدود بلدية قضاء القائم وجنوباً حتى الحدود الإدارية لمركز قضاء الرطبة يشغل موضعها تقاطع خط طول 39 مع دائرة عرض 33,15 (انظر خريطة رقم 1) شغلت مساحة بلغت 10325 كم مثلت مانسبته 11% من مساحة قضاء الرطبة البالغ 93445 كم (1) استحدثت ناحية عام 1976 في المركز الحدودي الغربي المسمى التنف ويكون مركزه الوليد ويتبع اداريا لقضاء الرطبة (2).

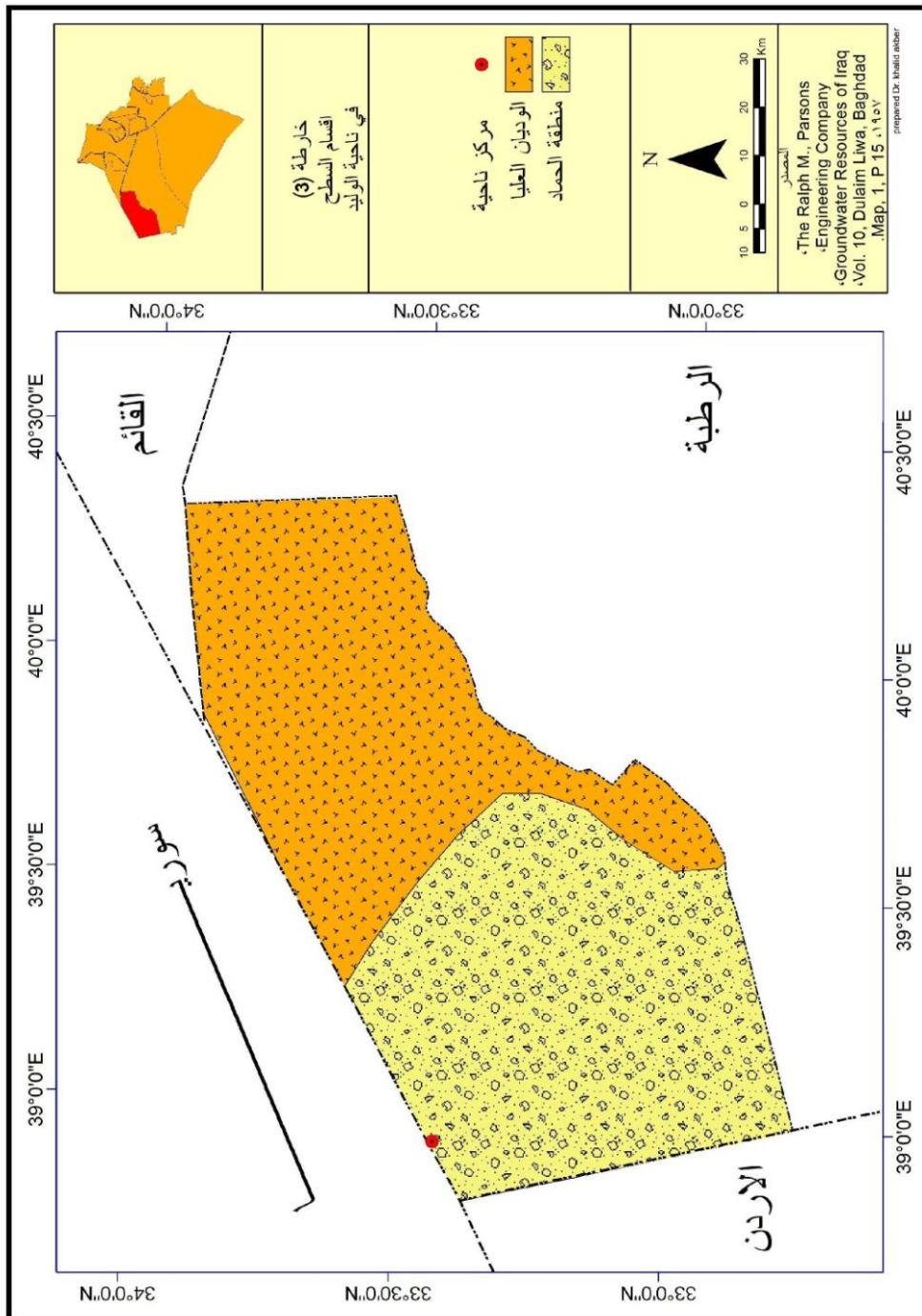
الإمكانيات والمقومات الطبيعية لناحية الوليد

يعد موقع ناحية الوليد من الناحية البنيوية جزء من الرصيف المستقر stable shelf للراخ العربي النوبي أو ما يسمى بالهضبة النوبية العربية وتمتاز صخور القاعدة بأنها كرانيتية يتراوح عمقها بين 6-12 كم وتعلوها تكوينات جيولوجية مختلفة (3) وبذلك فإن موضع وموقع منطقة الدراسة تضم مكاشف صخرية تعود إلى أزمنة جيولوجية تتراوح في قدمها بين الزمن الجيولوجي الثاني والثالث (كما في الخريطة رقم 2) ويظهر في موقع الدراسة أربع تكوينات تمثلت بالعصر الكرياتي والكرياتي وتتألف من حجر رملي وجيري وطفل قديم (4) أما بالنسبة لتكوين الدمام وأرضمه فتعود إلى الزمن الجيولوجي الثالث فخلال تلك الحقبة تكونت السحنات المنتجة للفوسفات الأمر الذي شجع على أنتاج الفوسفات ضمن التكوين الممتد من عكاشات- الكعرة وبشكل اقتصادي وساهم في جذب السكان وقد شملت تلك الحقبة تكوينات عصر المايوسين والايوسين والتي تمثلت بالحجر الجيري والدولمايت والكلس والطفل والرمل الذي يمتاز بنفاذية عالية (5).

أما طبوغرافية السطح فلها تأثير كبير على المدن لأنها تحدد درجة استجابة سطح الأرض لنشاط الإنسان وبالتالي بناء المستقرات البشرية و سطح ناحية الوليد هو جزء من وحدتين فيزيوغرافيتين هما حوض الحماد والوديان العليا (وكما يتضح في الخريطة رقم 3) وتكونت بفعل





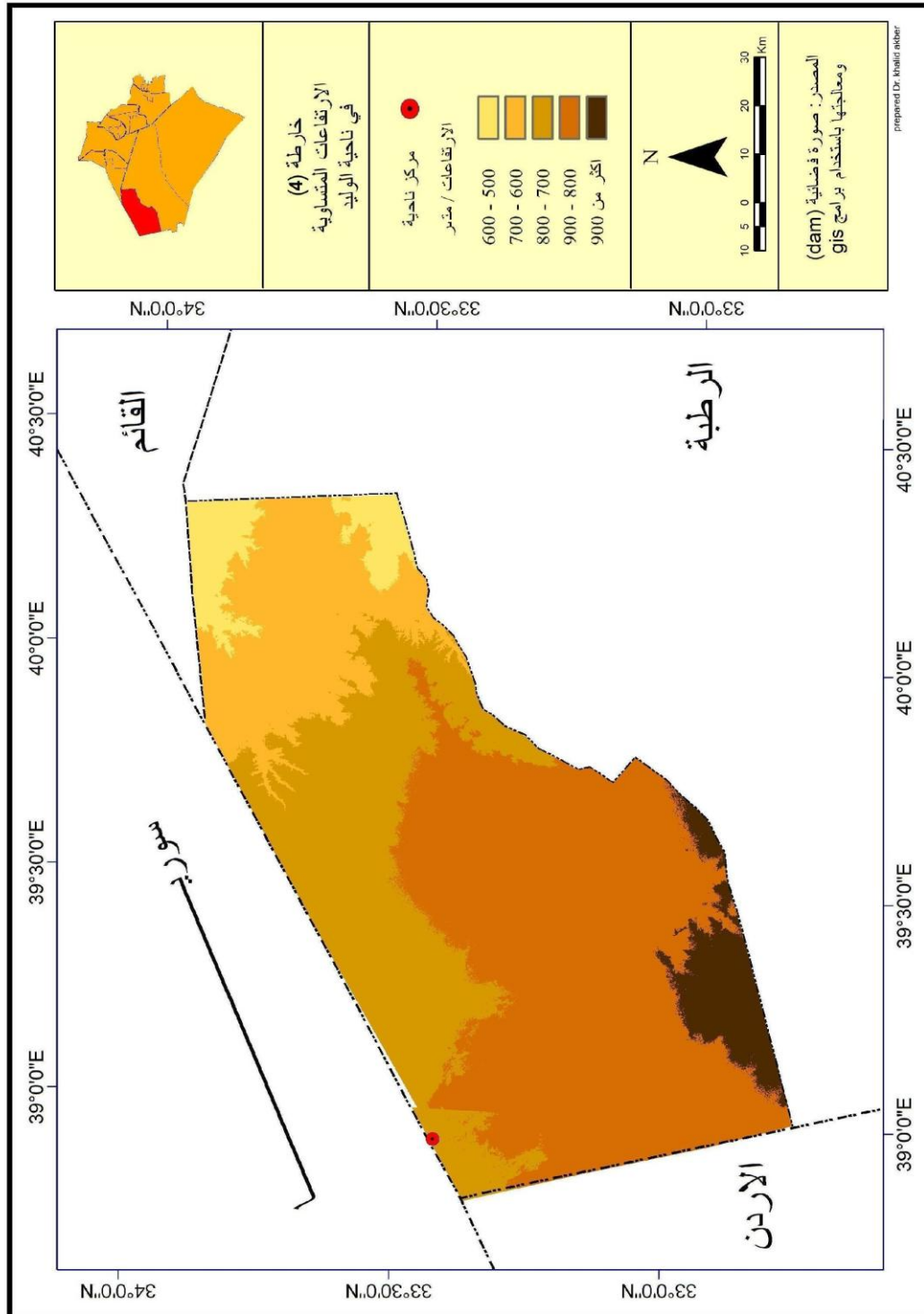


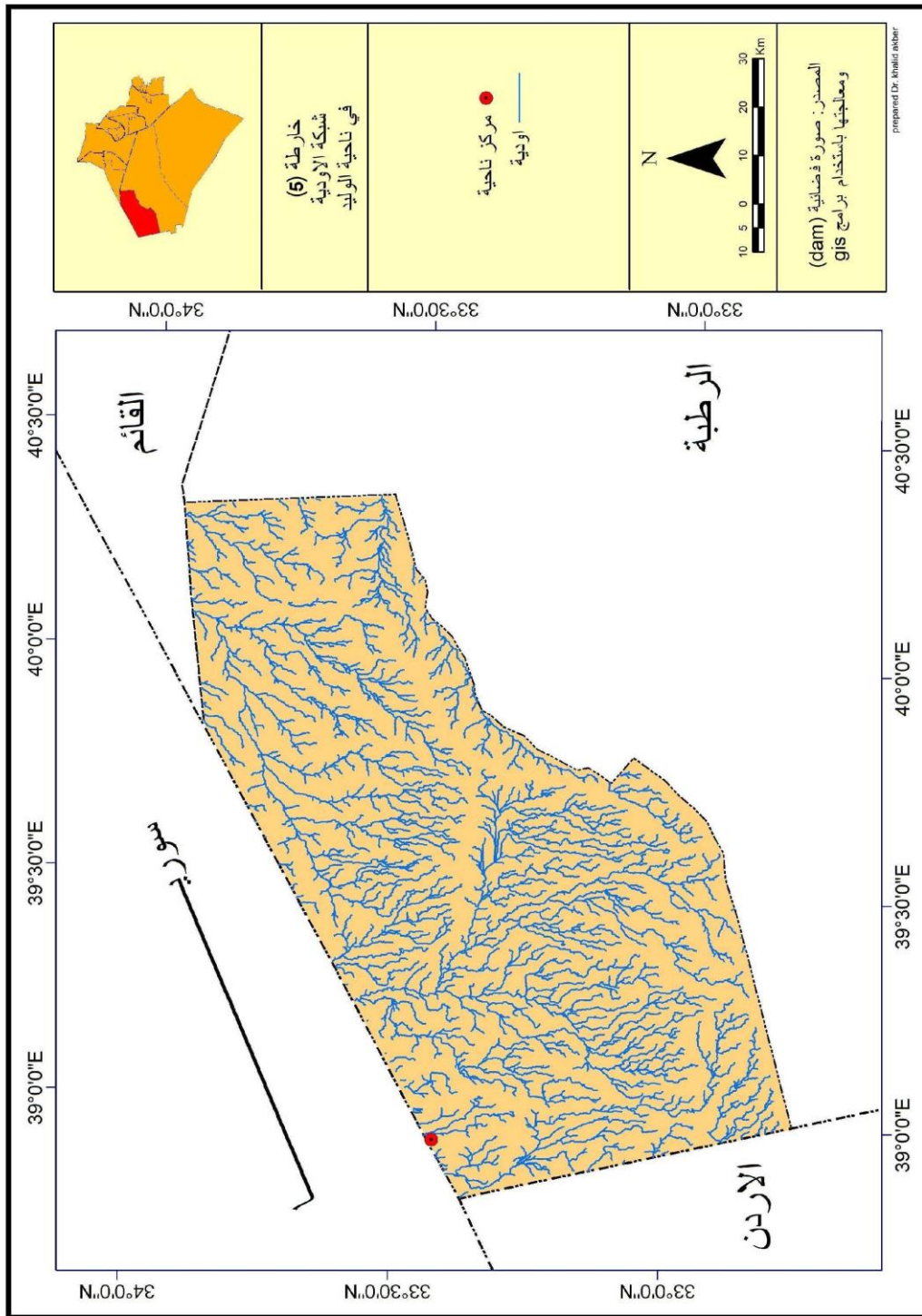
العمليات الجيولوجية الباطنية إضافة إلى عوامل التعرية والإرساب (6) ويمثل حوض الحماد القسم الشمالي

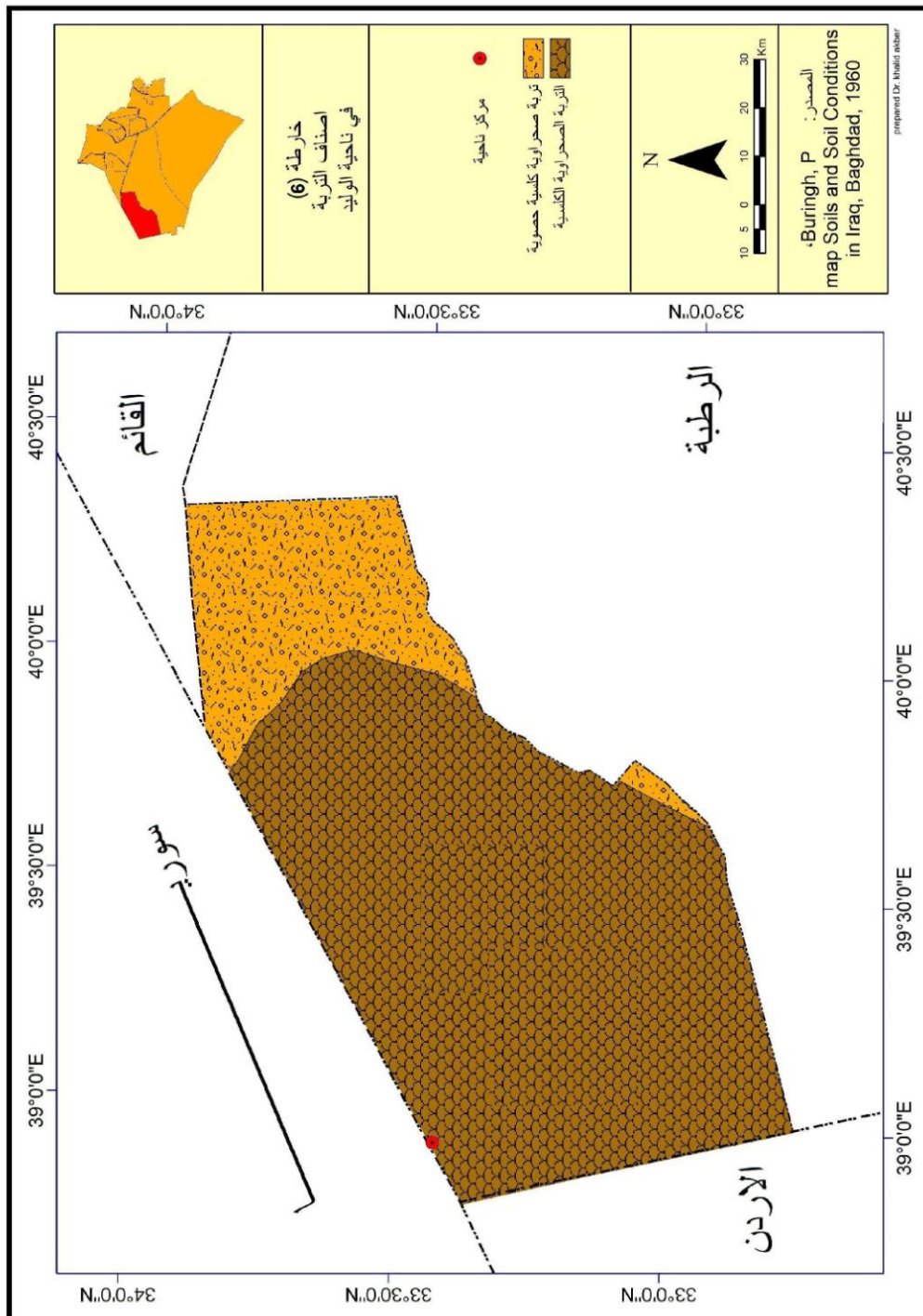
الغربي لمنطقة الدراسة ويضم مظاهر تضاريسية متنوعة ممثلة بالوديان والخبرات والمنخفضات (الفيضات) ويغطي سطحها الجلاميد والحصى والكثبان الرملية (7) وتتراوح معدلات ارتفاعها بين (500-925)م فوق مستوى سطح البحر (انظر خريطة رقم 4) وان سطح هذا الحوض يميل إلى الانبساط وقلة التضرس، أما بالنسبة لمنطقة الوديان العليا فأنها تضم مجموعة من الوديان يمثل وادي حوران أكبرها الذي يبلغ طوله (485كم) ثم وادي صواب، الملصي، الغدغ، ألمانعي، الحزيمي والولج (8) وان تصريف شبكة هذه الأودية باتجاه الشرق صوب نهر الفرات باستثناء وادي الولج يأخذ مجراه بالتراجع غربا صوب ناحية الوليد ثم يدخل الحدود السورية (انظر خريطة رقم 5) ويمتاز سطح منطقة الوديان العليا بتضرسه وتتراوح معدلات ارتفاعه بين (500-700)م فوق مستوى سطح البحر، وتتصف تربة منطقة الدراسة بتباينها من حيث تكوينها ونشأتها وخصوبتها وبشكل عام تصنف إلى صنفين هما التربة الصحراوية الكلسية والتربة الصحراوية الحصى التي تغطي معظم أجزاء ناحية الوليد (انظر خريطة رقم 6) وهذه النوعية من الترب هي ترب محلية تكونت فوق الصخور الأم بفعل عوامل التجوية والتعرية المختلفة إلى جانب وجود بعض الترب المنقولة التي شغلت بطون الأودية في منطقة الدراسة (9) وعموما فان تربة منطقة الدراسة تعد من الترب الفقيرة لنفاذيتها العالية وقلة المواد العضوية .

أما بالنسبة لمناخ منطقة الدراسة فهو مناخ صحراوي جاف يمتاز بقلة الأمطار في فصل الشتاء والتي تتراوح بين 50-120ملم سنويا وارتفاع في درجات الحرارة لتصل إلى 50م° وتنخفض إلى ما دون الصفر المئوي شتاء حيث تشهد ناحية الوليد أعلى معدلات انخفاض درجات الحرارة خلال فصل الشتاء القارص وبذلك فان لارتفاع درجات الحرارة صيفا وقلة الأمطار الأمر الذي جعل مناخ تلك المنطقة المناخ الصحراوي الشديد الجفاف وأضفى عليه سمة القارية (10) ومع ذلك فان منطقة الدراسة تستلم كميات من الإشعاع الشمسي تصل إلى 476 سعرة/سم/يوم وذلك لصفاء السماء ولكونها منطقة مفتوحة وهذه الكمية تفوق ما تستلمه المنطقة الوسطى من العراق والبالغة 439 سعرة /سم /يوم (11).

أما بالنسبة لمصادر المياه في منطقة الدراسة فأنها تقتصر على المياه الجوفية إلى جانب كميات من مياه الأمطار التي يتم حجزها سنويا بوساطة سدود ترابية خلال مواسم تساقط الأمطار ضمن نظرية حصاد المياه فقد بلغ كمية المياه المحجوزة حوالي 93,6 مليون/م عام 2007 (12) يمكن بواسطتها استغلال هذه المياه على مدى زمني ومكاني معين الأمر الذي يجعل أمكانية استغلال وتنمية الصحراء أمرا ممكنا (13).





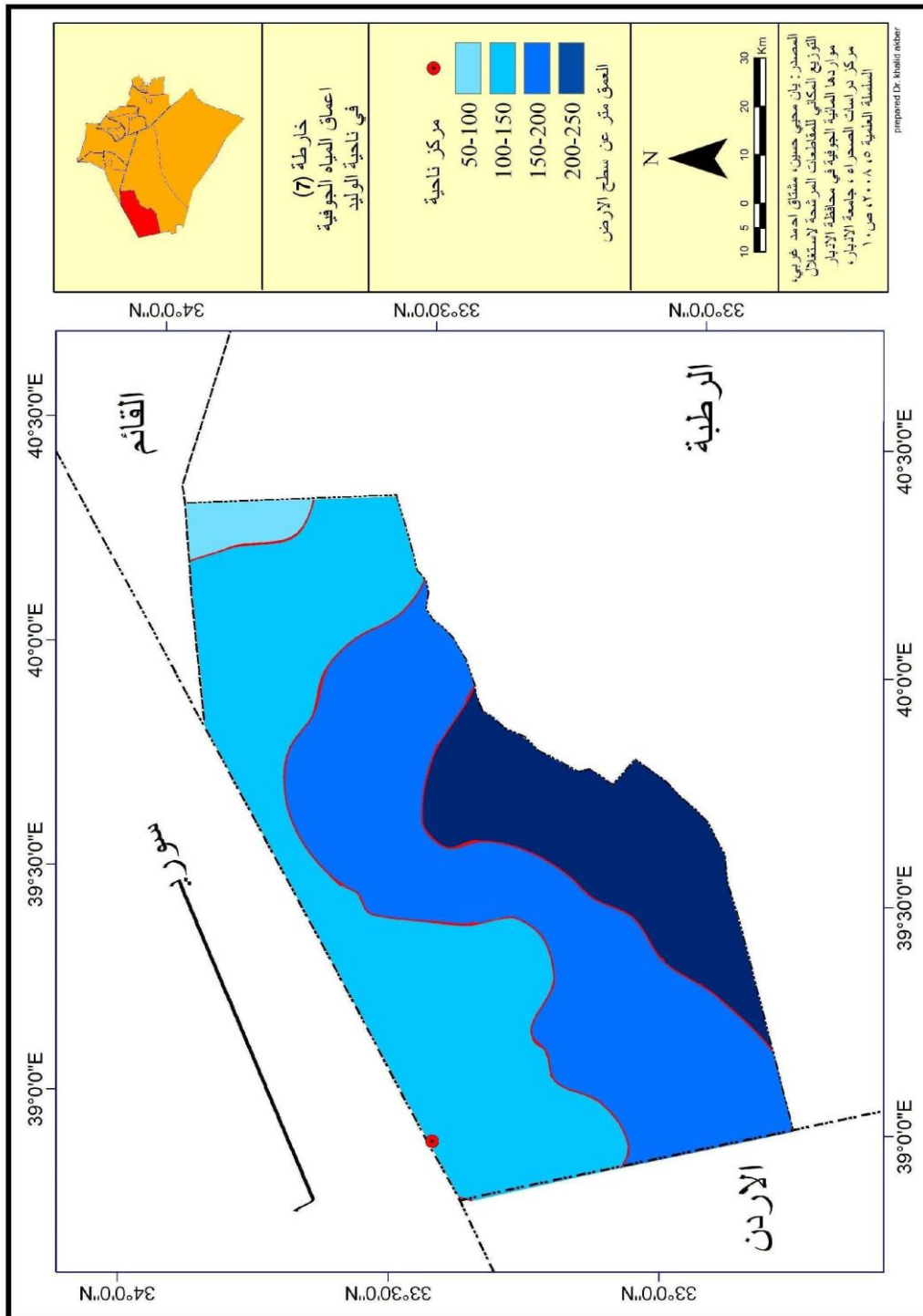


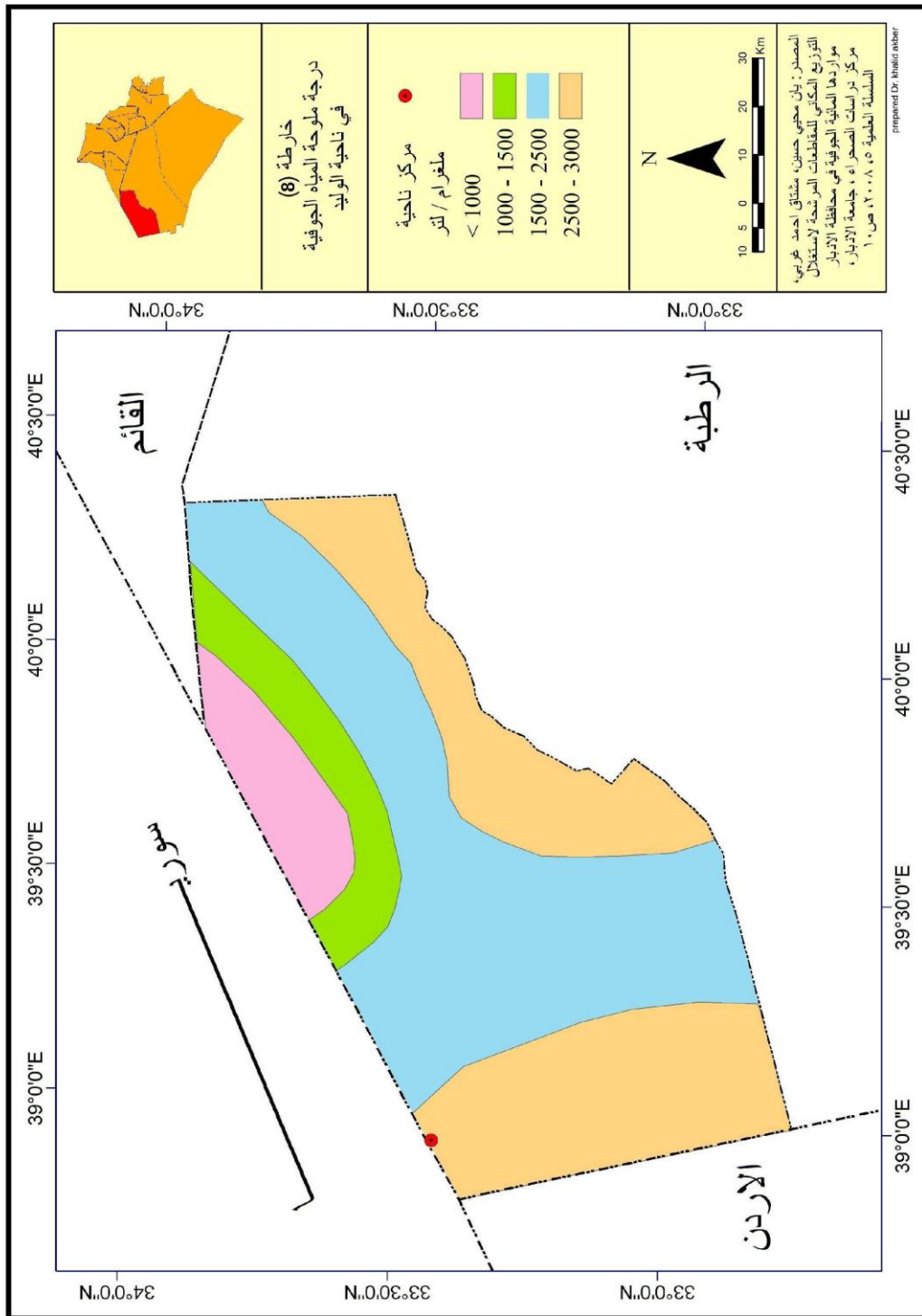
فالارتباط بين الموارد المائية وأنماط توزيع المستقرات البشرية وحجمها أكثر وضوحاً من أية ظاهرة جغرافية وما لاشك فيه أن المناطق الصحراوية من أكثر الجهات التي يحاول الإنسان الاستقرار فيها عند موارد المياه (14) وتتراوح أعماق مكامن المياه في ناحية الوليد (كما في الخريطة رقم 7) بين 100-250م حسب الارتفاع عن مستوى سطح البحر أي تزيد الأعماق كلما اتجهنا غرباً وتسنم الناحية وتوابعها الإدارية امدادات المياه من منظومة أبار تتجاوز أعماقها 250م وتتباين درجة ملوحة المياه الجوفية في ناحية الوليد حيث تتراوح بين 1000-3000 ملغرام/لتر كما في الخريطة رقم 8.

أما بالنسبة للنبات الطبيعي لمنطقة الدراسة فإنه يتصف بالقدرة على مقاومة الجفاف والتكيف للظروف الصحراوية كونه انعكاس للظروف المناخية السائدة (15) وجاء توزيعه تبعاً لكمية الأمطار ومواسم سقوطها ودرجات الحرارة ونوعية التربة وطبيعة السطح التي أثرت على نوعية النبات وكثافته وقد بلغ عدد فصائلها 39 تضم منطقة الدراسة وتوابعها 387 نوع (16) تمثلت بالنباتات ألمعمره منها الرمث، الشيح، الكيصوم، والشوك وحوالية مثل الجتري، والشعير البري، والخباز، الصمعه والبابنك إلى جانب نمو نبات فطري له أهمية اقتصادية تمثل نبات الكما فله مساهمة فعالة في اقتصاد منطقة الدراسة لاسيما وأنها تمتلك منفذ حدودي مع سوريا فقد قدرت كميات الكما المصدرة خلال موسم عام 2000 حوالي 3500طن (17).

الإمكانيات والمقومات البشرية لناحية الوليد

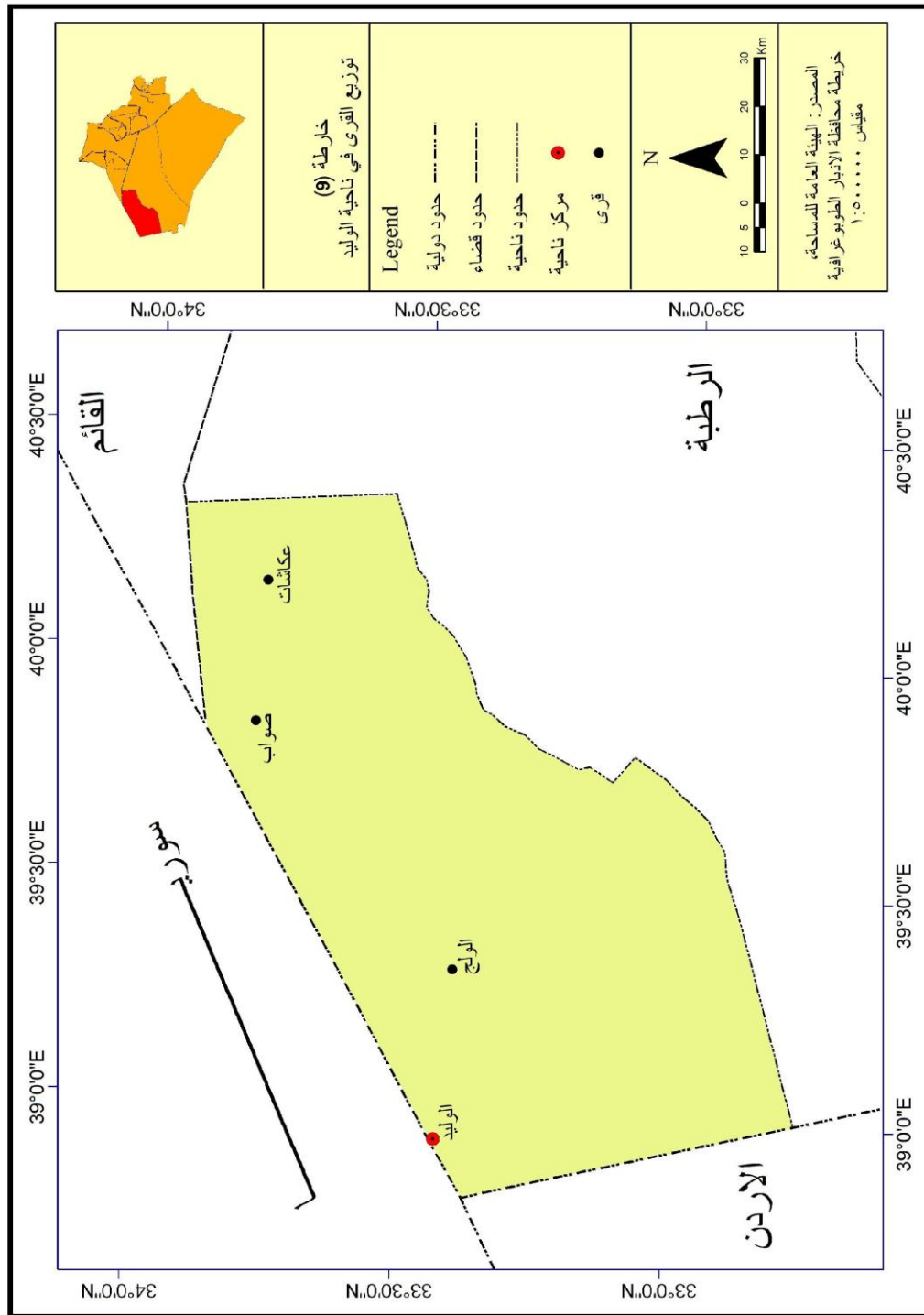
أن دراسة الخصائص البشرية يمكن أن توفر معلومات عن حجم المستقرات البشرية وحجم الأسرة إلى جانب التراكيب السكانية ومعدلات نمو السكان كل هذه آليات تعطي فكرة واضحة عن اختيار مواقع المستقرات البشرية المناسبة كمان الحركة المكانية التي يقوم بها السكان وعلاقتها بالكثافة السكانية ففي مناطق الرعي والصيد تكون الكثافة السكانية قليلة (18) في حين تزداد الكثافة في المناطق التي يعتمد أساسها الاقتصادي على النشاط الصناعي أو التجاري أو كلاهما كونها تحقق الاستقرار في المكان والزمان وهي إحدى أهداف التخطيط الإقليمي والحضري .





وتلعب الإمكانات البشرية دورا كبيرا في التأثير على توزيع المستقرات البشرية في المدن الصحراوية ولا تقل أهمية تأثيرها عن الإمكانات الطبيعية والتي تتمثل بالسكان النشطين اقتصاديا والمستقرات البشرية التي تتوزع أما على شكل مراكز حضرية او مستقرات شبه حضرية لها هياكل عمرانية ولكن أساسها الاقتصادي غير متين ويعتمد في الأغلب على الزراعة والرعي أو مستقرات بشرية متناثرة وفق توفر مصادر المياه (19).

تمتاز ناحية الوليد كونها مناطق خلخل سكاني واضح حيث أن حجمها اخذ بالمد والجزر حسب توفر الظروف الملائمة للاستقرار والرعي إذ بلغ عدد سكان الناحية عام 1977 (4393) نسمة تراجع عام 1987 وعام 1997 ليصل إلى (2923) نسمة و(246) نسمة على التوالي بمعدلات نمو سكاني سالبة لكونها أصبحت من مناطق الطرد السكاني وفي عام 2005 وصل عدد سكان الناحية (2103) نسمة (20) وذلك لتوفر الخدمات وفرص العمل لوجود المجمع الحدودي ويتركز معظم سكان الناحية على امتداد الشريط الحدودي مع سوريا ممثلة بمركز الناحية (رميزان) وكلا من قرية عكاشات والفردوس والعدل (صواب والولج) (انظر خريطة رقم 9) أما ما تبقى من مساحة الناحية فهي عبارة عن مناطق يتجول فيها الرعاة مع وجود بعض القرى المتناثرة في عمق الصحراء والتي مثلت مستقرات للبدو عند الآبار والمنخفضات (الفيضات) والخيرات التي تستقر فيها المياه لفترة قصيرة يقيم فيها رعاة الأغنام خلال فصل الصيف ليختارون مكان أفضل لهم خلال فصل الشتاء والربيع بحثا عن الماء والكأ وفي تقديرات عام 2011 كما في الجدول رقم 1 بلغ عدد سكان ناحية الوليد (4373) نسمة بمعدلات نمو موجبة محققا قفزة نوعية في أعداد السكان مشكلة بذلك ما نسبته 11,2% من مجموع سكان القضاء البالغ 39000 نسمة وقد بلغ عدد الوحدات السكنية 808 وحدة سكنية وعدد العوائل 703 عائلة إلى جانب أن الناحية ضمت عدد من المدارس الابتدائية بلغ عددها خمسة مدارس ينتظم فيها 215 طالب وطالبة وثانوية واحدة في قرية العدل ينتظم فيها 21 طالب وطالبة إلى جانب عدد من الدوائر الخدمية والبالغ عددها خمسة دوائر ممثلة بمركز الشرطة والمجلس المحلي وإدارة الناحية ومركز صحي ودائرة البلدية .



جدول رقم (1)
عدد سكان ناحية الوليد والوحدات السكنية والعوائل للعام 2011

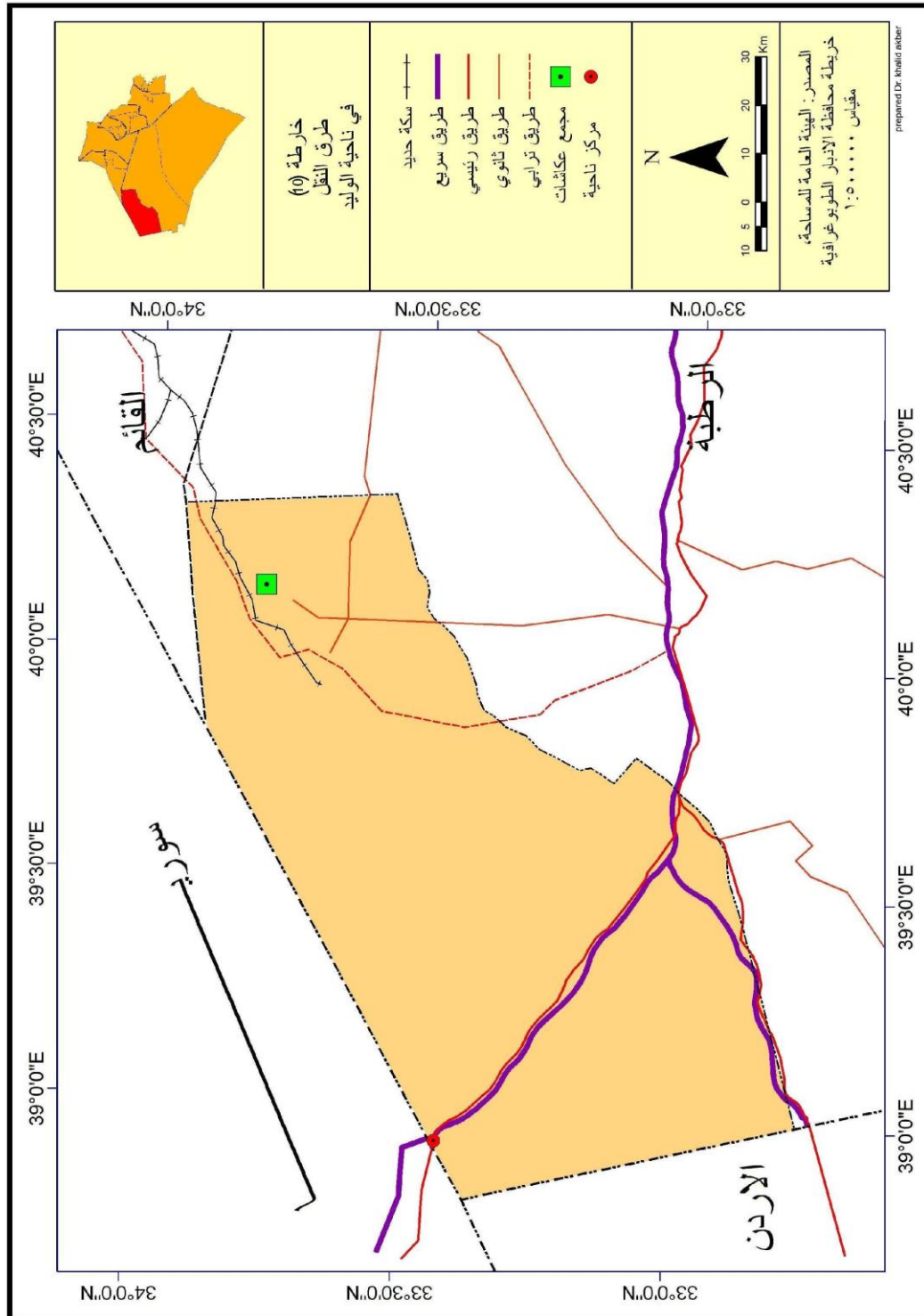
| عدد السكان | عدد العوائل | عدد الوحدات السكنية | اسم الوحدة الإدارية |
|------------|-------------|---------------------|---------------------|
| 824 | 192 | 201 | المركز (رميزان) |
| 3284 | 475 | 570 | عكاشات |
| 265 | 36 | 37 | العدل والفردوس |
| 4373 | 703 | 808 | المجموع الكلي |

المصدر: جمهورية العراق, وزارة التخطيط, الهيئة العليا لتعداد العام للسكان والمساكن, سلسلة التقييم والحصر, تقرير رقم 13, المباني والمساكن والأسر لمحافظة الانبار, آب 2011.

وقد ضمت الناحية على مخيمات للاجئين لمختلف الجنسيات من الأكراد والعرب (الاحوازين) والفلسطينيين إذ بلغ عددهم 252 شخص ممثلين (55 عائلة) (21) يقيمون بالقرب من المركز والمجمع الحدودي ويعانون من انعدام الخدمات وهؤلاء يمثلون قوة بشرية إضافية يمكن استثمارها في تحقيق نمو واستقرار لتلك الناحية النائية والبعيدة عن المراكز الحضرية في محافظة الانبار.

ومن المقومات والإمكانيات البشرية الأخرى في الناحية طرق النقل فهي تمثل شرايين التي تمد المستقرات البشرية بأسباب الحياة من خلال ربطها بالمناطق الواقعة خارجها إذ تساهم في خروج المدينة من عزلتها وتسهل عملية التبادل القائمة على أنموذج الأخذ والعطاء pull and push (22).

ولكون الناحية واقعة على امتداد الخط الحدودي فهي تمثل ميناء بري لما تمتلكه من شبكة طرق خارجية رئيسية ممثلة بالطريق السريع رقم 10 والذي يبلغ طوله من مركز قضاء الرطبة حتى مجمع الوليد الحدودي 150 كم والطريق القديم الذي يبلغ طوله 147 كم إلى جانب شبكة من الطرق البرية الترابية التي تربط بين القرى والمستقرات البشرية المتناثرة وبلغ طولها حوالي 370 كم إلى جانب جزء من خط سكة الحديد ضمن قرية عكاشات التي تخدم مجمع الفوسفات (23) وكما هو واضح في الخريطة رقم 10.



الإمكانيات والمقومات الاقتصادية لناحية الوليد

أن ما تمتلكه المستقرات البشرية من إمكانيات ومؤهلات اقتصادية تسهم في جذب السكان وبالتالي زيادة الحجم والإنتاجية الأمر الذي يخلق فائضا في الأيدي العاملة والتي تجد فرص عمل في النشاطات الأخرى غير الزراعية خدمة لسكانها والإقليم التابع لها الأمر الذي يؤهل تلك المستقرات من الانتقال من اقتصاد الزراعة إلى اقتصاد التجارة أو الصناعة.

ومن أهم الإمكانيات الاقتصادية لمنطقة الدراسة تمثلت بالميناء البري لاستيراد وتصدير (مجمع الوليد الحدودي) إذ بلغ حجم التعامل التجاري وحركة المسافرين للمجمع عام 2006 (5860550) طن بعدد سيارات شحن بلغ (96564) سيارة بعدد مسافرين لنفس السنة (1132395) مسافر (24).

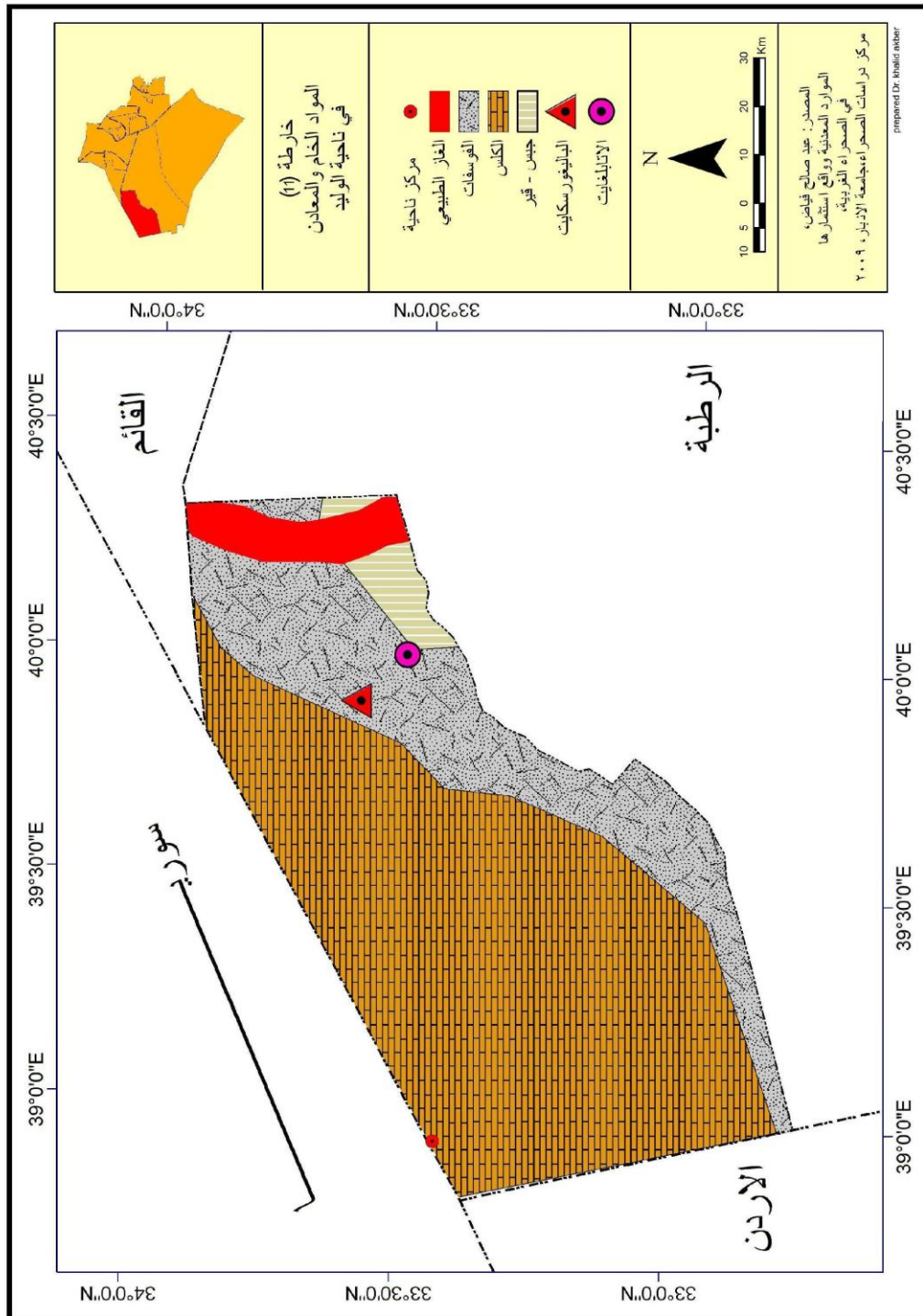
الى جانب توفر المعادن في هذه المناطق بكميات واعدده كالفوسفات والغاز بالدرجة الاولى والحديد والكلس والدولمايت كما هو في الجدول رقم 2 وخارطة رقم 11 وجميع هذه الموارد ذات الالهمية الاقتصادية في الصناعات الانشائية و الكيماوية والزجاج وغيرها من الصناعات لاسيما وان معظم تلك المعادن في تلك المناطق تعد من المعادن البكر الغير مستثمرة.

جدول رقم (2)

التوزيع الجغرافي للمعادن ومواقعها وكمياتها واستخدامها في منطقة الدراسة

| نوع المعدن | الموقع | الاحتياطي | استخدامه الصناعي |
|------------|----------------------|--------------|--|
| الفوسفات | عكاشات, صواب, الملصي | 10 مليار/طن | الأسمدة الكيماوية المركبة, حامض الفسفوريك |
| البتوثايت | عكاشات | 10 مليون/طن | تصفية الكبريت, الزيت, ألسباكه |
| الكاولين | الكره | 80 مليون/طن | الاسمنت, السيراميك, الورق, الطابوق, المواد العازلة واللاصقة, العوازل, المطاط |
| الحديد | الكره | 100 مليون/طن | الاسمنت المقاوم للأملاح |
| الدولمايت | الملصي | 330 مليون/طن | الزجاج, الطابوق الناري, البناء والتشيد |
| غاز طبيعي | عكاشات, عكاز | ----- | توليد الطاقة الكهربائية |

المصدر: وزارة التخطيط, هيئة التخطيط الإقليمي, استراتيجية تنمية محافظة الانبار لغاية عام 2000 جدول رقم 1- 4 ص 144-145.



إلى جانب الاستفادة من طاقة الرياح والإشعاع الشمسي الواصلة إلى سطح الأرض لصفاء السماء ولكونها مناطق مفتوحة والكميات الواصلة كما ذكرنا تفوق كميات المنطقة الوسطى الأمر الذي يشجع في الاستثمار في توليد الطاقة الكهربائية إلى جانب الغاز الطبيعي وهناك دراسات حديثة في صحراء استراليا في مجال استثمار درجة حرارة الصخور المرتفعة لتوليد الطاقة الصديقة للبيئة لتحل محل الفحم والنفط كوقود حيث ثبت أن حجم الطاقة التي يمكن أن تولدها حرارة الصخور قد يتجاوز مايقدمه الاحتياطي الاسترالي للنفط الخام (25).

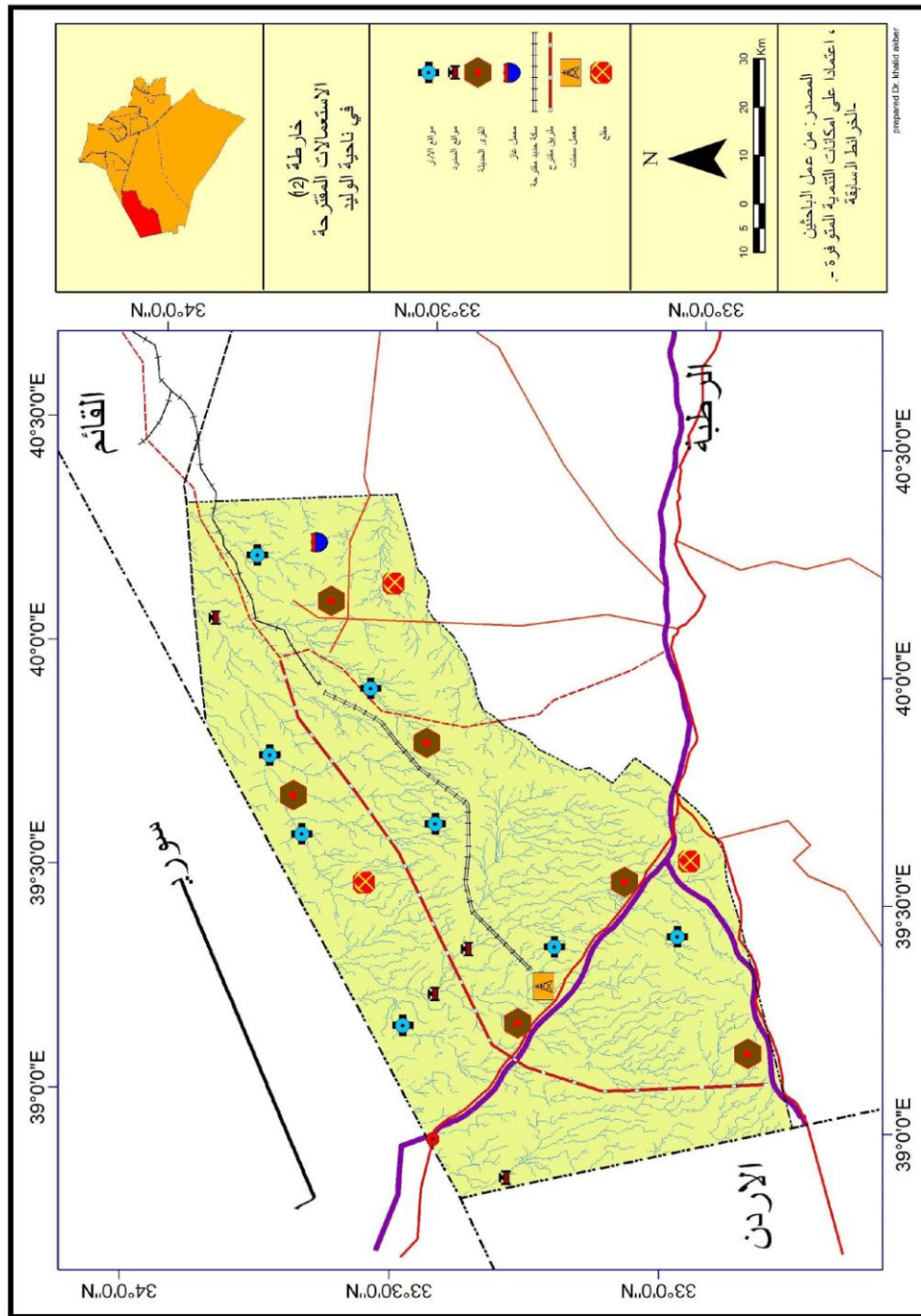
كل هذه الإمكانيات تجعل من المناطق الصحراوية محط أنظار للتوجه نحو بناء مدن صحراوية لان الإنسان بفطرته يسعى إلى اختيار مستقراته بالقرب من مصادر الموارد الطبيعية بعد توفر المياه سواء كانت تلك الموارد زراعية، صناعية، تربية حيوان، استخراج معادن، صيد، طاقة رياح أو طاقة شمسية.

الإمكانيات التنموية في ناحية الوليد وتطبيقاتها المستقبلية

أن التخطيط للتنمية الإقليمية في الهضبة الغربية من العراق تبدأ من خلال أيجاد مراكز استقطاب أو أقطاب نامية أخرى يكون الأساس الاقتصادي فيها زراعي-صناعي- تجاري (26). ويفضل عند التخطيط للمدن الصحراوية أن يكون هنالك تنوع في الفعاليات الاقتصادية لتحقيق التجانس في استعمالات الأرض والتوزيع الديموغرافي والخدمات لاسيما وان تلك المستقرات البشرية تتصف بالتباعد والعزلة لذا يجب أن تكون على درجة من الاكتفاء الذاتي كالعامة والخدمات وان عزلتها تجعل تكاملها الاقتصادي مع مستقرات أخرى أمر غير يسير لذلك فهي بحاجة إلى بناء اقتصادي متين لان كلف النقل العالية من وإلى المستقرات البشرية الصحراوية تشكل عائقا في العملية الاقتصادية ومن أهم الكلف نقل مواد البناء التي غالبا ما يكون أنتاجها خارج الإقليم الصحراوي الأمر الذي شجع لتلك المستقرات الاستفادة من المواد الأولية المتوفرة في الموقع قدر الإمكان (27).

وبذلك يمكن القول أن سياسية تطوير وتنمية ناحية الوليد بعد استعراض الإمكانيات الطبيعية والبشرية والاقتصادية يمكن تحقيق الأتي :

- 1- إمكانية استثمار المنخفضات الصحراوية التي تضم تربة خصوبة صحراوية خفيفة تحفظ المياه الجوفية إلى جانب استثمار المياه الجارية في بطون الأودية خلال مواسم تساقط الأمطار عن طريق بناء منظومة من السداد الترابية (انظر خريطة رقم 12) وتكوين بحيرة موسمية صحراوية تضم ملايين الأمتار المكعبة من المياه كما ذكرنا ضمن ما يعرف بنظرية حصاد المياه إلى الاستفادة من الخزين الاستراتيجي للماء الجوفي فبعد توفير سر الحياة (المياه) نستطيع الشروع بإنشاء قرى حديثة كما في الخريطة السابقة ضمن مناطق مقترحة متفرقة وقريبة كل من قرى الولج(العدل) والملصي (الفردوس) وعكاشات بالاستفادة من شبكة طرق النقل الرئيسية والمتمثلة بكلا من الطريق السريع والقديم لتصبح بذلك ناحية الوليد تضم إلى جانب مركز الناحية ستة قرى تابعة لها كما هو واضح في الخريطة رقم 12.
- 2- إمكانية استثمار الطاقات البشرية الإضافية (اللاجئين) والبدو كقوة بشرية تسهم في تحقيق العملية التنموية في الناحية وتوابعها وقراها المقترحة من خلال استقرارهم وتوعيتهم بتنمية الثروة الحيوانية الموجودة بالإدارة الجيدة للمراعي الطبيعية وتوفير الرعاية البيطرية بإقامة مركز صحي بيطري لهم في مركز الناحية الى جانب استثمار النبات الطبيعي وتنميتها للأغراض الرعي والطبابة وإدخالها في عملية التصنيع والمساهمة في الأساس الاقتصادي للقرى المقترحة لاسيما نبات الكما وبذلك يكون اقتصاد تلك القرى زراعي-صناعي-تجاري لوجود المنفذ الحدودي مع سوريا.



3- إمكانية استثمار المعادن المتوفرة في الناحية وإقليمها للأغراض الصناعية خصوصا وان الناحية تضم كميات واعدة من الثروات المعدنية المتمثلة بالغاز الطبيعي والفوسفات والحديد وهذا الاستثمار مرهون بإقامة شبكة من الطرق حديثة كما هو واضح في الخريطة رقم 12 ممثلة بسكة حديد تجاوزت الارتفاع والتضرس لسطح الناحية لربط مجمع عكاشات بمنطقة 100 كم غرب الرطبة (قرية الفردوس) الأمر الذي شجع بالتخطيط لإنشاء معمل اسمنت من جهة ومعمل غاز من الجهة الثانية للخط الحديدي لوجود انسيابية في النقل لربط تلك المعامل بعضها بشبكة الطريق الدولي السريع إلى جانب إنشاء وتبليط الطريق الترابي الذي يخترق الناحية وربطه بالطريق الدولي المؤدي إلى مجمع (القادسية) طربييل الحدودي ومنه إلى الأردن لتحقيق انسيابية أخرى في نقل المواد الأولية والمصنعة والمسافرين هذا إلى جانب إمكانية إنشاء مقالع لتوفير مواد البناء لسكان الناحية والقرى التابعة والمقترحة كما في الخريطة 12 وذلك لتوفر كميات من الحصى والرمل والكلس المستخدم في البناء والتشييد.

4- استثمار طاقة الرياح والطاقة الشمسية والاستفادة من التجارب الدولية في مجال إنتاج الطاقة الكهربائية إلى جانب تنمية رياضة الصيد في تلك المناطق كونها مناطق مفتوحة وقريبة من منافذ التصدير إلى الخارج.

المصادر

- (1) جمهورية العراق, وزارة التخطيط, الهيئة العليا للتعداد العام للسكان والمساكن, سلسلة تقارير التقييم والحصر, تقرير رقم 13, المباني والمساكن والأسر لمحافظة الانبار, أب 2011.
- (2) جريدة الوقائع العراقية, المرسوم الجمهوري المرقم 346 لسنة 1976.
- (3) د.عبد صالح فياض, جيولوجية محافظة الانبار, السلسلة العلمية, كراسة علمية يصدرها مركز دراسات الصحراء, جامعة الانبار, 2008, ص12.
- (4) دخلدون صبحي البصام ود.هاشم عبد الجبار, التقرير التوضيحي لخارطة العراق الجيولوجية والاقتصادية, المديرية العامة للمسح الجيولوجي والتحري المعدني, مطبعة المديرية, 1985, ص8.
- (5) د.عدنان باقر النفاش وحنان الكبيسي, جيولوجية منطقة الرطبة, بحوث المؤتمر الجغرافي الأول, كلية التربية, جامعة الانبار, غير منشور, 1993, ص6.
- (6) د.جاسم محمد الخلف, محاضرات في جغرافية العراق الطبيعية والاقتصادية والبشرية, الطبعة السادسة, بغداد, 1961, ص33.
- (7) د.نافع ناصر القصاب, المسرح الجغرافي لمنطقة الهضبة الغربية من العراق ومؤهلاتها التنموية, مجلة الجمعية الجغرافية العراقية, العدد 18, مطبعة العاني, 1986, ص141.
- (8) كاظم موسى الحسن, هيدرولوجية وديان الهضبة الغربية, بحوث المؤتمر الجغرافي الأول, كلية التربية, جامعة الانبار, غير منشور, 1993, ص3.
- (9) محمد محي الدين الخطيب, المراعي الطبيعية في الصحراء الغربية, مركز الفرات لدراسة وتصاميم مشاريع الري, ملحق رقم (2-ج), 1988, ص18.
- (10) د.علي حسين الشلش, القارية سمة أساسية من سمات مناخ العراق, مجلة الجمعية الجغرافية العراقية, العدد 21, مطبعة العاني, 1987, ص22.
- (11) أمجد رحيم محمد, دور مجمعات المنافذ الحدودية في نمو المستقرات البشرية الحدودية في محافظة الانبار

- دراسة في جغرافية المدن، أطروحة دكتوراه. غير منشوره، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2008، ص 95.
- (12) عبد الوهاب خضير العبيد، التلازم بين الخزانات الأرضية والسدود الصحراوية ضرورة اقتصادية، مجلة مركز دراسات الصحراء، جامعة الانبار، 2007، ص 4.
- 13- رسول الجابري وآخرون، تنمية المدن الصحراوية، وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الإقليمي، دراسة رقم 613، بغداد، 1988، ص 8.
- (13) خليل إسماعيل محمد، أنماط الاستيطان الريفي في العراق، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، العدد 21، كانون الثاني، 1986، ص 223.
- (14) د. نافع ناصر القصاب، المسرح الجغرافي لمنطقة الهضبة الغربية من العراق ومؤهلاتها التنموية، مصدر سابق، ص 49.
- (15) د. احمد علي الراوي، الثروة النباتية في البادية الشمالية، ندوة أعمار الصحراء، جامعة الانبار، كلية العلوم، 1992، ص 13.
- (16) د. أنور مهدي صالح، موارد متجددة ذات نفع اقتصادي في الهضبة الغربية من العراق، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، عدد 69، 2001، ص 212.
- (17) عبد المجيد احمد السرحان، تحديد العوامل المؤثرة على اختيار مواقع الاستيطان في الإقليم الصحراوي منطقة الدراسة حوض الحماد، رسالة ماجستير، غير منشورة، مركز التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، 1989، ص 15.
- (18) ثائر شاكر محمود الهيبي، التوجهات التخطيطية للتنمية الحضرية في البيئة الصحراوية منطقة الدراسة مدينة القائم الكبرى، أطروحة دكتوراه، غير منشوره، المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، 2004، ص 21.
- (19) د. عبد الناصر صيري شاهر الراوي وحسن كشاش الجنابي، دور العامل الإداري في تغير أحجام ومراتب المراكز الحضرية في محافظة الانبار خلال المدة 1977-2005، مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية، جامعة الانبار، 2005، ص 12.
- (20) الهلال الأحمر العراقي/ فرع الانبار ومجلس المحلي لناحية الوليد، بيانات غير منشورة، 2012.
- (21) د. صبري فارس إلهيتي ود. صلاح حميد الجنابي، جغرافية الإسكان، مطبعة جامعة بغداد، 1983، ص 8.
- (22) الهيئة العامة للطرق والجسور، مديرية طرق وجسور محافظة الانبار، بيانات غير منشورة، 1997.
- (23) أمجد رحيم محمد، دور مجمعات المنافذ الحدودية في نمو المستقرات البشرية الحدودية في محافظة الانبار دراسة في جغرافية المدن، مصدر سابق، ص 162-165.
- (24) هيفاء جواد الشيخ حسن ألتشمري، تخطيط المدن الصحراوية دراسة تحليلية لمدينة السماوة، رسالة ماجستير، غير منشورة، المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، 2006، ص 17.
- (25) د. محمد دلف احمد الدليمي، التخطيط لتنمية الأقاليم الجافة والشبه جافة لإقليم الهضبة الصحراوية من العراق أنموذج تخطيطي، مؤتمر التخطيط الإقليمي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في سورية، جامعة دمشق، 26-29 تشرين الثاني، 2007، ص 9.
- (26) د. كامل كاظم الكناني، استثمار الموارد في تنمية المدن الصحراوية الصحراء الغربية من العراق، مجلة المخطط والتنمية، 2000، ص 20.
- (27) وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الإقليمي إستراتيجية تنمية محافظة الانبار لغاية عام 2000.